

بطاقات خضراء لحملة إحصاء 65 وصفراء للمتواجدين بعد 1966 والحمراء لمن عليه قيود أمنية المراداس: تجهيز 3300 ملف من «البدون» لتجنيسهم



صالح الفضالة مترئسا للجان المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية



د. عبدالحميد دشتي ومحمد الخليفة ونائب المراداس أثناء انعقاد لجنة معالجة أوضاع «البدون»

يعتبر من الحصول على البطاقة الخاصة بهم. وفيما يتعلق بتوظيف البدون، والشرط التعزيزي الذي وضعه ديوان الخدمة المدنية، أوضح المراداس ان الجهاز المركزي بلغنا بان توظيفهم ماض وفق الشروط واللوائح، وان بإمكان البدون، الذين تنطبق عليهم الشروط تسجيل اوراقهم، واخذ دورهم في التوظيف ضمن القائمة المعتمدة في الخدمة المدنية.

وأضاف: ان قلق البدون من عدم توظيفهم يعود لتأخر الديوان في اعتماد اسمائهم، وهذا إجراء روتيني اعتيادي لوجود قوائم بالآلاف من الكويتيين المسجلين في الديوان انتظارا لدورهم في التوظيف.

وأكد المراداس ان هناك 3300 ملف جهزت لتجنيس متوقعا ان يصل عدد المتجنسين الى 20 الفا اذا اضيفنا لهم أبناءهم. وبين المراداس ان البطاقة الخضراء ستسمح لـ 35 الفا من البدون وهم حملة إحصاء 65 فيما تمنح البطاقة الحمراء لكل من ثبت حملة جنسية دولة محددة، وان القيد الأمني مثبت من خلال امن الدولة او الاستخبارات، اما البطاقة الصفراء فستمنح لمن تواجد من عام 66 الى 80 وكل من شارك في الحروب او يحمل تخصصا نادرا يستثنى ويمنح البطاقة الخضراء.

ولفت المراداس الى ان 70 الفا من البدون يحملون مؤشرا بشأن انتمائهم الى احدي الدول والمؤشر لا

وستتم صرف هذه البطاقات لهم لتعديل اوضاعهم، مشيرا الى ان الفئة الثالثة وسيجعلون على البطاقة الحمراء، حيث لديهم قيود أمنية وسيتمتعون بمزايا التعليم والصحة.

وأضاف ان الجهاز المركزي استحدثت البطاقات الزرقاء لمن يتم التأكد من حصوله على جواز مرور لحين التأكد فعلا من ان الجوازات مزورة، مبينا ان الجهاز المركزي استجاب لطلب اللجنة بشأن إحالة من لديه إحصاء 1965 ويكون تحديد الوظائف المناسبة من خلال ديوان الخدمة المدنية بحسب حاجة الديوان.

وأشار الى ان كل من لديه الإحصاء يستطيع الحصول على الوظيفة ثم تحديد الحاصل على البلوم وما فوق وترسل الى الجهاز

البطاقات الزرقاء

لمن يتم التأكد

من حصوله

على جواز مرور



عقدت لجنة معالجة أوضاع «البدون» اجتماعها بحضور رئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة.

وقال مقرر اللجنة نايف المراداس ان الجهاز المركزي حدد 3 فئات لغير محددى الجنسية الأولى وهي الفئة المستحقة للجنسية وتزويدهم بالبطاقات الخضراء، وأوضح الفضالة انه تمت مخاطبة الجهات الرسمية للتأكد من 3300 ملف وهو ما يعادل نصف عدد المستحقين ليتم التأكد من عدم وجود أي قيود أمنية عليهم وأنه في طور التجنيس.

وذكر ان الفئة الثانية والتي سيكون لها البطاقة الصفراء وهي لمن لديه تواجد من 1966 الى 1980.

الفضالة: «الجهاز المركزي» استدعى ثلاثة آلاف شخص لإحالة ملفاتهم إلى مجلس الوزراء تمهيدا لتجنيسهم

ورد على سؤال حول الزيارة الرسمية التي قام بها الى بعض دول مجلس التعاون أكد ان الزيارة كان هدفها «شرح خارطة الطريق وتبادل الأفكار والآراء»، مشيرا الى ان المشكلة موجودة في جميع دول مجلس التعاون الخليجي وليست بدعة مقترعة على الكويت.

وورد على سؤال حول الزيارة الرسمية التي قام بها الى بعض دول مجلس التعاون أكد ان الزيارة كان هدفها «شرح خارطة الطريق وتبادل الأفكار والآراء»، مشيرا الى ان المشكلة موجودة في جميع دول مجلس التعاون الخليجي وليست بدعة مقترعة على الكويت.

تمهيدا لتجنيسهم. وأضاف الفضالة في تصريح صحفي عقب حضوره اجتماع لجنة معالجة أوضاع غير محددى الجنسية (البدون) البرلمانية انه يضمن الانتهاء من هذه الدفعة الكويت وأصحاب المؤهلات العليا لإحالة ملفاتهم الى مجلس الوزراء

قال رئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة ان الجهاز استدعى ثلاثة آلاف شخص ممن لديهم إحصاء 1965 والعاملين في شركات النفط في الكويت وأصحاب المؤهلات العليا لإحالة ملفاتهم الى مجلس الوزراء

الدقباسي: هل قامت «الداخلية» بعمل دراسة لشوارع العارضية الصناعية؟

مداخل ومخارج جسري الدائري الخاصس المؤبدين لهذا الشارع؟ اذا كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى تزويدي بتلك الخطة؟ ما الاسباب من تنفيذ الخطة قبل البدء بافتتاح تلك المنشآت؟ وهل قامت الادارة بمخاطبة الجهات المختصة للبدء بالتنفيذ؟ اذا كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى تزويدي بما تبنت ذلك؟

عند افتتاح تلك المشاريع؟ اذا كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى تزويدي بصورة من تلك الدراسة وإذا كانت الإجابة بالنفي، فما الأسباب المانعة من ذلك؟

2 - هل تم اخذ موافقة الادارة العامة للمرور قبل الترخيص لبناء تلك المنشآت من الجهات التابعة لها؟ وفي حال كانت الإجابة بالإيجاب فهل قامت الادارة العامة للمرور بعمل دراسة قبل منح الموافقة؟

3 - ما الاجراءات التي اتخذتها الادارة لوقف بناء تلك المشاريع في حال انها ستتسبب في أزمة مرورية؟ وهل تم تشكيل لجنة مشتركة

بين وزارة الداخلية والجهات التابعة لها المنشآت قبل البدء بمنح موافقات لها؟ اذا كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى تزويدي بمحاضر اجتماعات اللجنة؟

4 - وهل قامت الادارة بوضع خطة لحل أزمة المرور في الشارع الموازي لمنطقة العارضية الصناعية ومنطقتي العارضية وصباح الناصر السكنية؟ وأزمة

عند افتتاح تلك المشاريع؟ اذا كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى تزويدي بصورة من تلك الدراسة وإذا كانت الإجابة بالنفي، فما الأسباب المانعة من ذلك؟

1 - هل قامت الوزارة ممثلة في الادارة العامة للمرور بعمل دراسة شاملة للشوارع المؤدية لتلك المنشآت ووضع حلول لازمة المرورية المقبلة



علي الدقباسي



حسن القلاف

القلاب للشمالى: ما حقيقة تبييض الأموال؟

وجه النائب حسين القلاف سؤالا برلمانيا الى وزير المالية مصطفى الشمالي جاء نصه كالتالي: اثار النائب صالح عاشور موضوع تبييض اموال تمت في احد البنوك من قبل احدى القنوات وتجددت اثاره الموضوع في استجواب وزير الاعلام. هل قام البنك المركزي بالتفتيش على البنك للوقوف على صحة هذه المعلومة؟ علما بان احد كبار مسؤولي البنك قدم استقالته نتيجة هذا الموضوع.

الصانع يحذر من الأخطاء في إقرار مكافحة الفساد

اسبوعين متمنيا ان تتوج باقرار هذه القوانين التي يحتاجها الشعب الكويتي.

عدد من الخبراء الذين لهم باع في تشكيل مثل هذه الهيئات في دول اخرى لاعطاء رأيهم في التشريعات القائمة، معربا عن سعاده بجدية اقرار مثل هذه التشريعات من قبل النواب والمحوكمة.

بدوره قال رئيس الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام أحمد العبيد انه حضر مناقشة مشاريع الهيئة العامة للنزاهة ومكافحة الفساد، مبينا ان الاجتماع كان ايجابيا.

واوضح ان اليوم (مس) تم اعتماد مشروع الحكومة بشأن هيئة مكافحة الفساد معتبرا انه قرار ايجابي ويسجل مجلس الأمة واللجنة التشريعية على ان يتم ادخال التعديلات البرلمانية، وتم التوافق على ان يشتمل على قوانين حماية المبلغ والخدمة المالية وتعاضد المصلح لقانون موحد وهو ما سيتم العمل عليه خلال

قال رئيس فرع المنظمة العالمية لبرلمانيين ضد الفساد النائب السابق ناصر الصانع انهم تشرفوا بدعوة اللجنة التشريعية لمناقشة ابداء الرأي في التشريعات الخاصة المقترحة من عدد من النواب وكذلك قانون الحكومة.

واضاف الصانع انه لاول مرة تتقدم الحكومة بقانون شامل ومتكامل به الكثير من القضايا التي ننتظرها منذ سنوات، لافتا ان اليوم (مس) يكون قد مضى 20 عاما على اول اقتراح بقانون لكشف الذمة المالية متمنيا الا يتكرر في التشريع اخطاء وقعت فيها كثير من الدول الاخرى التي اصدرت قوانين مكافحة الفساد بعضها اصبح صوريا ورمزيا. ودعا اللجنة الى ضرورة الثاني في الصياغة، كاشفا عن ندوة تقييمها المنظمة ودعوة



د. ناصر الصانع

وإشار البراك الى ان كتلة العمل الشعبي نفذت ما التزمت به ووعدت به بتقديم مقترحها لمعالجة ملف البدون بشكل نهائي شاكرنا من شارك في اعداد هذا القانون وهم الاخوان احمد الدين ومحمد الجاسم وخالد الفضالة وحسن جوهري.

من جانبه قال رئيس لجنة الكويتيين البدون احمد التميمي: نشكر كتلة العمل الشعبي لما تقدموا به من خلال هذا القانون الذي يعد خلا جزريا ومنصفا لقضية البدون التي جتمت على صدورنا لأكثر من خمسين عاما. وبشر التميمي البدون بالقول ان لجنة الكويتيين البدون التقت باكثر من 30 نائباً من مختلف التوجهات اعربوا عن اتفاقهم على هذا القانون متى ما طرح على جدول اعمال المجلس.

من جهته قال رئيس اللجنة الاعلامية في لجنة الكويتيين البدون محمد الشمري: اشكر الآخوة في كتلة العمل الشعبي والنائب مسلم البراك على مبارته الكريمة وطرحه الرأى الذي لاسمع اسماع البدون من خلال هذا القانون. وعقب الشمري على الحكومة الكويتية التي املت هذه القضية لمدة 60 عاما وضيق بشكل كامل على البدون عبر حرمانهم من العمل والتعليم في بعض الاحيان واعلان الجهاز المركزي عزمه منح الجنسية لأصحاب الشهادات العليا، متناسلا كيف يحصل البدون على الشهادات العليا وهم محرومون من حق التعليم.

مردا التشديد الوطني والدبابية في ذلك التاريخ كانت امه واباه وزوجته. واضاف البراك: اليوم الكويتية تشعر بغير لان ابناءها مستحقون الجنسية لكن الدولة تختار التجنيس بشكل مجزء مما يشكل المزيد من الفهر الكويتية التي لا تعرف ولاء لاينائها سوى الولاء لهذا الوطن، كما ان هناك قدامى العاملين قسى القطاع النفطي من البدون ومنهم من رفض الحصول على الجنسية الثانية وهم اليوم ينتظرون ضمن صفوف الجيل الرابع من البدون.

واوضح البراك ان من خرج للتظاهر في الصليبية وتيماء لم يخرج حبا للتظاهر أو رغبة في شبايهم وتركوا اهلهم وراحتهم وحملوا اسلحهم باسم الكويت الامل في حل مشكلتهم، مبينا ان الجهاز المركزي اليوم يعترف بوجود 35 الف حالة مستحقة للجنسية ومع ذلك لم تحل مشاكل الشهداء وابنائهم.

واشار البراك الى ان اسرة احد الشهداء متواجدة لأنه في الاردن وابنسه يعمل في محل «سوبر ماركيت» بالاردن مقابل 100 دينار اردني، مشيرا الى انه عندما قام احد التجار الاردنيين بتوجيه كلمات سيئة بحق القيادة الكويتية انبرى للدفاع عن القيادة الكويتية لأنه شعر بان كرامته اهينت ووضع بالسجن لمدة 3 ايام ازاء هذا الموقف التابع من حبه الفطري للكويت.

عانت كثيرا وقدمت التضحيات دون الشعور ببارقة أمل لتفهم مما هم فيه رغم ارتباطهم وعلاقتهم المباشرة بالكويتيين، مبينا ان الحال وصل في بعضهم الى ان يكونوا «بدون» لآباء أو اخوان كويتيين. وذكر البراك ان الكثير من ابناء هذه المشريحة يرتبطون بهذه الارض وبالدماء والتاريخ بهذا البلد وتاريخ 8/2 1990 كان هو النقطة الفاصلة من يرتبط بهذه الارض ومن يدعي الارتباط بها، متحديا ان يأتي احد بانثبات ان هناك خيانات قد سجلت في صفوف البدون.

وتابع البراك: «نعم البدون من ذهبوا للمشاركة في الحروب القومية باسم الكويت في فجر شبابهم وتركوا اهلهم وراحتهم وحملوا اسلحهم باسم الكويت بعضهم استشهد والبعض الآخر اصيب»، مشيرا الى انهم عندما ذهبوا وشاركوا في هذه الحرب كانوا يعتقدون انهم كويتيون وسمو الامير الراحل الشيخ صباح السالم الصباح طيب الله ثراه عند توديعهم في المطار للمشاركة في الحروب القومية تقديرا واحتراما لهم قال لهم «انتم كويتيون تملكون الكويت ورجالها»، كما ان الشيخ سعد طيب الله ثراه عندما بحث خلال فترة الاحتلال الغاشم في حفر الباطن عن شخص يريد التشديد الوطني في تلك اللحظة التاريخية تصدى عسكري «بدون» لهذه المهمة تاركا اهل واعتلى دبابته



مسلم البراك

دعا النائب مسلم اعضاء لجنة الشؤون التشريعية البرلمانية الى الاستعجال في اقرار المقترح بقانون الذي تقدم به اعضاء كتلة العمل الشعبي والنائب صبيغ الصبيغ لمعالجة مشكلة البدون بشقيها المتعلقين بالتجنيس واقرار الحقوق المدنية والقانونية لهم تمهيدا لاقرارها في جلسة خاصة فور الانتهاء من اعداد تقرير اللجنة. وقال البراك في مؤتمر صحفي عقده امس بحضور ومشاركة رئيس لجنة الكويتيين البدون ورئيس اللجنة الاعلامية في ان له لو قدر لوالد الرئيس الاميركي باراك اوباما الهجرة للكويت عوضا عن الولايات المتحدة الاميركية لما اصبح رئيسا ولاصبح مواطنا «بدون» يقيم في منطقة الصليبية ولا يملك عملا. مشددا على ضرورة انصاف ابناء هذه الفئة الذين وصلوا للجيل الخامس ولم يتم انصافهم حتى الآن.

وقال البراك: في البداية يسعدني مشاركة الاخ احمد التميمي رئيس لجنة الكويتيين البدون والاخ محمد الشمري رئيس اللجنة الاعلامية في لجنة الكويتيين البدون لاستعراض القانون المقدم من قبل اعضاء كتلة العمل الشعبي بالإضافة الى النائب الصبيغ مبارك الصبيغ، مشيرا الى ان هذا القانون سيقدم معالجة جذرية لكل قضايا البدون بشقيها المتعلقين بالتجنيس والحقوق المدنية والقانونية لهذه الفئة. وأوضح البراك ان فئة البدون

الحملة الشعبية لإلغاء المادة 15 من قانون الجزاء تطلق أول أنشطتها الليلة

وذلك متى ما ارادت الحكومة او السلطة تفعيل هذه المادة ضد اي شخص وعدم تطبيقها ضد آخرين تحركهم السلطة، فليس القانون للتطبيق على الجميع وليس الجميع فيه سواسية، ولذلك ستقام الليلة هذه الندوة بديوان العون بالزهره والتي سيشترك فيها مجموعة من اعضاء مجلس الأمة منهم النائب د. وليد الطبطبائي والنائب د.عادل الدخعي والنائب عمار العجمي وعدد من سادةال شعب الأمة الاستاذ المحامي محمد عبدالقادر الجاسم والمحامي مشاري العبيدة.

وستكون الندوة المقبلة مساء الاربعاء 2012/4/25 بمنطقة منجم الكبريد بديوان ضيف الله العتيبي ويشترك بها النائب فلاح الصواغ والنائب د.خالد شخير المطيري والناشط زايد الزيد.

وستقام الندوة الثالثة مساء الخميس 2012/4/26 بمنطقة العمرية بمقر اتحاد كتاب الخليج العربي قطعة 1 مقابل قطعة 2 بمشاركة النائب محمد هاني المطيري والنائب د.جمعان الحريش والنائب د.عبيد الوسمي.

واكد الغانم ان القانون بالغاء المادة 15 قد تم تقديمه للجنة التشريعية في مجلس الأمة من قبل مجموعة من النواب منهم د.عبيد الوسمي وسيأخذ صفة الاستعجال والمناقشة لان المادة 15 هلاكية لا تتوافق فيها الضوابط الدستورية للتشريعات الجزائية التي يجب ان تتسم بالدقة والتحديد لكي لا يتعرض أحد من الشعب للاسائة وتقييد حريته وحبسه لسنوات طويلة بسبب انتقاده للسلطة.

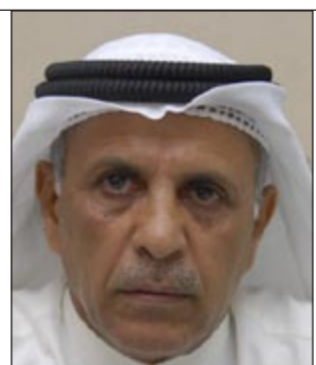
وفي ختام بيانه دعا بسلام الغانم منسق الحملة الشعبية لإلغاء المادة 15، الجمهور الكريم والشعب الكويتي لحضور هذه الندوات للتوعية ومعرفة مدى خطورة هذه المادة والدعوة عامة للجميع.

ينطلق الليلة الاثنى 2012/4/23 اول أنشطة «الحملة الشعبية لإلغاء المادة 15 من قانون العقوبات»، وذلك بندوة تحمل عنوان «الغاء المادة 15 مطلب شعبي»، والتي ستقام الساعة 8:30 بديوان حمد العون بمنطقة الزهره ا قطعة 8 شارع 829 منزل 1 خلف مدرسة سهلة بنت سعد والدعوة عامة.

واشار بسلام الغانم منسق الحملة الى احساس الشعب الكويتي بيهامية المادة 15 من القانون رقم 31 لسنة 1970 والتي تنص على: «يعاقب بالحبس المؤقت الذي لا تقل مدته عن ثلاث سنونات كل كويتي او مستوطن في الكويت اذاع عمدا في الخارج اخبارا او بيانات او اشاعات كاذبة او مغرصة حول الاوضاع الداخلية للبلاد وكان من شأن ذلك اضرار بالمصالح القومية للبلاد». واضاف ان احساس الجميع بان هذا النص من الخصوص القانونية الغضاضة والتي تعتبر مادة تخفي تحتها «مزيدا من القمع» بدلا من المزيد من الحريات كما نصت عليه مواد الدستور الكويتي والتي تم اقرارها في مجلس اتفق الكويتيون جميعا على انه اختلف من قبل السلطة السياسية في ذلك الوقت والتي وضعت القانون لكي تستخدمه ضد من تشاء من خصومها. واضاف الغانم ان الحملة الشعبية والتي يشترك فيها «تجمع دواوين الخالصة» و«تجمع الافضل للدارة الأولى» و«اتحاد كتاب الخليج العربي» ومجموعة من الحركات الشبابية قد رأت انه يلزم في البداية توعية الشارع الكويتي بمدى خطورة هذه المادة والتي قد يسجن بسببها اي كاتب او ناقد لعمل الحكومة او حتى اعضاء مجلس الأمة الذين يمثلون الشعب



خالد الطاجوس



محمد الخليفة

نواب العمل الشعبي يقترحون إنشاء مجمع للغة العربية

قدم النواب محمد الخليفة وعلي الدقباسي ومسلم البراك وخالد الطاجوس اقتراحا برغبة جاء في مقدمته، قال الله تعالى انا جعلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون. ان الله اكرمنا بان انزل لنا القرآن الكريم باللغة العربية تكريما لامة رسولنا محمد عليه افضل الصلاة والسلام. وكما تنص المادة الثالثة من الدستور «لغة الدولة الرسمية هي اللغة العربية»، ونظرا للمكانة الرفيعة للكويت بين دول العالم والدول العربية والاسلامية

وحفاظا على لغتنا العربية نتقدم بالاقتراح برغبة التالي نصه. برجاه عرضه على مجلس الأمة المؤقر. ونص الاقتراح على إنشاء مجمع للغة العربية في الكويت ملحق بمجلس الوزراء ويصدر مرسوم بتعيين اعضائه من ذوي الخبرة والتخصص بأمور اللغة العربية واصولها كما يتضمن مرسوم انشائه اختصاصه ونظام عمله والاعتمادات المالية المقررة لممارسة نشاطه ونظام عمله.